انطلاق الدورة الـ21 من مهرجان تطوان الدولي لسينما بلدان البحر المتوسط

الأحد 29 مارس 2015 - 11:21 ص

المغرب- أ ش أ
أقيم مساء اليوم "الأربعاء" حفل افتتاح الدورة ال21 من مهرجان تطوان الدولي لسينما بلدان البحر الأبيض المتوسط والذي تستمر فعالياته حتى يوم 4 إبريل القادم.

بدأ الحفل بكلمة من أحمد الحسني مدير المهرجان الذي أعرب عن سعادته لإنطلاق الدورة ال21 من المهرجان والتي تضم عددا كبيرا من الأفلام المتنوعة والمتميزة التي ستبهر جمهور تطوان المحب والمتابع للسينما.

وقدم الحسني الشكر للملك محمد السادس الذي يرعى المهرجانات الفنية ويقدم لها الدعم المادي والمعنوي لأنها يعتبرها من أهم الطرق التي تشكل مصدر جذب قوي جدا للسياحة والثقافة بمختلف أنواعها.

وقال إن المهرجان يحاول من خلال الأعمال المهمة التي يقدمها أن يواجه العنف بكافة أنواعه وأن استمرار إنطلاق المهرجان يعد بثابة إنتصار للحياة وأنتصار للإنسان.

جدير بالذكر أن المهرجان أحتفى في دورته الحالية بعدد كبير من الفنانين الذين رحلوا عن عالم الفن منذ سنوات قليلة وكان على رأسهم الفنان المغربي الشهير محمد بسطاوي،الفنانة القدير فاتن حمامة،والفنان خالد صالح.

يتنافس على الجائزة الرئيسية للمهرجان والتي تقام تحت عنوان "جائزة تمودة الذهبية للسينما المتوسطية" 13 فيلما سينمائيا منهم الفيلم المصري "أسوار القمر" للمخرج طارق العريان،فيلمين من المغرب هم "نصف سماء" لعبد القادر لقطع.

ويشارك التنافس "أفراح صغيرة" لمحمد شريف، وفيلمين إيطاليين الأول بعنوان "ليو باردي" لماريو مارتوني،والثاني هو "أطفالنا" لإيفانو دي ماتيو، بينما تشارك تركيا بفيلمين هما "سيفاس" للمخرج كان مجديسي و"رافقني" لحسين كارابي.

ومن لبنان فيلم "الوادي" لغسان سلهب ، أما تونس فتشارك بفيلم واحد فقط هو "بدون 2" لجيلاني السعدي، وفيلم "عيون الحرامية" لنجوى النجار من فلسطين ، وفيلم "الظواهر" لألفونصو ثاروثا من إسبانيا ، وتشارك جورجيا بفيلم بعنوان "أرض متلاشية" للمخرج جورج أوفاشفيلي ، وفيلم فرنسي بعنوان "فدليو".

وإضافة إلى الجائزة الكبرى لمهرجان تطوان تتنافس الأفلام السابقة على الجائزة الخاصة للجنة التحكيم والتي تحمل اسم المخرج المغربي الراحل محمد الركاب ، وجائزة العمل الأول وهي مسجلة باسم المخرج الجزائري عز الدين مدور ، وجائزة أحسن ممثل متوسطي ، وجائزة أحسن ممثلة متوسطية ، وجائزة حقوق الإنسان ، التي **يمنحها المجلس الوطني لحقوق الإنسان في المغرب**، فضلا عن جائزة الجمهور.

http://www.shorouknews.com/mobile/news/view.aspx?cdate=29032015&id=8a2f0c79-fddd-49af-ba70-3309149d0be3

موضوع ورشة تكوينية بجهة بني ملال خريبكة

الأطر الصحية بالمؤسسات السجنية تتدارس «المقاربة الحقوقية» في عملها اليومي

◆ الكبيرة لعبان

◆ نظمت الأسبوع الماضي اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان ببني ملال خريبكة، بشراكة مع المندوبية الجهوية للإدارة العامة للسجون، ورشة تكوينية لفائدة الأطر الصحية العاملة بالمؤسسات السجنية بجهة بني ملال خريبكة في موضوع «المقاربة الحقوقية»، بأحد فنادق أفورار بإقليم أزيلال.

وقد حضر هذه الورشة التكوينية حوالي 50 مشاركا ومشاركة من مديري وأطباء وممرضي المؤسسات السجنية بجهة بني ملال خريبكة، بالإضافة إلى بعض أعضاء اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان ببني ملال خريبكة، فضلا عن المدير الجهوي للمندوبية العامة لإدارة السجون بخريبكة.

في كلمته الافتتاحية ذكر عبلال البصراوي رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان، بالسياق العام لهذه الورشة التكوينية، التي تنظم تفعيلا لتوصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان في تقريره حول وضعية السجون والسجناء «أزمة السجون مسؤولية مشتركة»، الصادر في أكتوبر 2012. كما أشار إلى أن هذه الورشة التكوينية، تهدف إلى إدماج المقاربة الحقوقية في التدبير اليومي للمؤسسات السجنية.

كما تناول الكلمة المدير الجهوي للمندوبية العامة لإدارة السجون بخريبكة، الذي قدم أهم منجزات المديرية الجهوية لإدارة السجون بالجهة في مجال الرعاية الصحية للسجناء، وأهم الإكراهات التي تواجه عملها، والمتمثلة أساسا في نقص الموارد البشرية الطبية بالمؤسسات السجنية، وكذا العلاقة بين إدارة السجون والمستشفيات الموجودة بالجهة.

في المداخلة الأولى التي ألقاها المصطفى المريدي عضو اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان ببني ملال خريبكة، في موضوع «المرجعية الدولية والوطنية للحق في الصحة لدى السجناء»، والتي من خلالها تطرق إلى أهم عناصر المرجعية الدولية المتعلقة بالصحة بالمؤسسات السجنية، انطلاقا من القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء، وقواعد الأمم المتحدة بشأن حماية المحرومين من حريتهم، وقواعد الأمم المتحدة لمعاملة السجينات والتدابير غير الاحتجازية (قواعد بانكوك)، كما أشار أيضا إلى أهم عناصر المرجعية الوطنية المتعلقة بالصحة في المؤسسات السجنية، انطلاقا من دستور المملكة، ثم القانون رقم 23-98 المتعلق بتنظيم وتسيير المؤسسات السجنية، والمرسوم التطبيقي رقم 02-00-485 للقانون رقم 23-98 وقانون المسطرة الجنائية رقم 01-22.

في المداخلة الثانية التي ألقاها الدكتور توفيق أبطال رئيس قسم الرعاية الصحية للسجناء بالمندوبية العامة لإدارة السجون، والتي تناول من خلالها القوانين المنظمة لتدبير قطاع الصحة بالمؤسسات السجنية بالمغرب. وقدم بعض الإحصائيات المتعلقة بالوضع الصحي داخل المؤسسات السجنية، وأهم المشاكل المطروحة والمعيقات والإكراهات، التي تواجه عمل المندوبية العامة لإدارة السجون. وفي الأخير دعا إلى تضافر الجهود من طرف كل المتدخلين في قطاع الصحة إلى العمل المشترك للنهوض بصحة السجناء داخل المؤسسات السجنية.

في الفترة الزوالية و التي قام بتنشيطها عبد الحق الذوق إطار مكلف بملف السجون بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان، توزع المشاركون والمشاركات إلى 07 مجموعات عمل لدراسة حالات عملية لبعض الشكايات، التي يتوصل بها المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ولجانه الجهوية من طرف السجناء أو عائلاتهم، حيث قامت المجموعات بدراسة كل شكاية ومعالجتها من كل الجوانب الإدارية القانونية والحقوقية، والتدابير الممكن اتخاذها.

5553/6

المحمدية .. لقاء دراسي حول المقاربات الممكنة لتسوية وإدماج وضعية المهاجرين الأجانب بالمغرب

◆ المحمدية (و. م. ع)

احتضنت مدينة المحمدية، أول أمس السبت، لقاء دراسيا حول «وضعية المهاجرين والمهاجرات الأجانب بالمغرب.. أية مقاربات للتعاطي مع إشكاليات التسوية والإدماج»؟

وأوضح ممثلو شبكة الفضاء الحر، الجهة المنظمة لهذا اللقاء بشراكة مع اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان الدار البيضاء – سطات ونيابة وزارة التربية الوطنية بالمحمدية، أن هذه المبادرة تندرج في إطار المجهودات المبذولة من طرف المجتمع المدني والمؤسسات الحقوقية ومؤسسات الدولة، الرامية إلى تفعيل مشروع «من أجل إدماج ميسر للمهاجرين الأجانب في النسيج الاقتصادي والاجتماعي والتربوي والثقافي المغربي».

وأضافوا أن هذا اللقاء يأتي في سياق العمل على إثراء النقاش العمومي، لتفعيل السياسة الجديدة للمغرب في مجال الهجرة واللجوء بالمغرب من خلال ثلاث سياقات.

ويتمثل السياق الأول، حسب المنظمين في الدعوة الملكية لبلورة سياسة شاملة جديدة لقضايا الهجرة واللجوء، وفق مقاربة إنسانية تحترم الالتزامات الدولية للمغرب وتراعي حقوق المهاجرين، والثاني في المقتضيات الدستورية المتعلقة بإشراك المجتمع المدني ومواكبة وتتبع السياسات العمومية، وإدماج المقاربة الحقوقية في برامجها ومخططاتها.

أما السياق الثالث، فيتمثل في تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول الهجرة واللجوء بالمغرب، وعملية التسوية الاستثنائية لوضعية بعض الفئات من المهاجرين في وضعية إدارية غير نظامية.

المنظمة المغربية لحقوق الإنسان تنوه بالمبادرة الملكية حول الإجهاض السري

نوه المجلس الوطني للمنظمة المغربية لحقوق الإنسان، في أول اجتماع له بعد النقاش المجتمعي الدائر حول الإجهاض السري، بالمبادرة الملكية، من خلال تكليف جلالة الملك للجنة لدراسة إشكالية الإجهاض السري، وحثها على التشاور مع المجتمع المدني وكل الفاعلين المعنيين، وتقديم الاقتراحات داخل أجل محدد.

صادق أعضاء المجلس الوطني، أول أمس السبت بالرباط، على تاريخ عقد المنظمة مؤتمرها الوطني التاسع أيام 10 و11 و12 أبريل المقبل بالرباط. كما صادق المجلس الوطني للمنظمة على مشاريع الأوراق المقدمة، وتدارس مشاريع بعض التعديلات المدخلة على القانون الأساسي والنظام الداخلي.

ودعا المجلس الوطني إلى جعل محطة المؤتمر مناسبة للتداول وتبادل الخبرات المتعلقة بالحماية، والنهوض، وتعميق النقاش، حول المستجدات الحقوقية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، مستحضرا "النقاش العمومي الجاري حول توقيف الحمل غير المرغوب فيه، وما يترتب عنه من آثار سلبية وخطيرة أحيانا على الأمهات والمجتمع، لأسباب اجتماعية واقتصادية ومرضية". واعتبر أن "حقوق المرأة تفرض على المجتمع الحماية، كما هو منصوص عليها في المواثيق الدولية، خصوصا ما يتعلق بصحتها الجسمية والنفسية"، مطالبا بمراجعة القانون الجنائي، واستحضار المواثيق والعهود الدولية الخاصة بحماية النساء من كل أشكال التمييز.

وذكر بيان، صادر عقب نهاية أشغال المجلس الوطني للمنظمة الحقوقية، أن أعضاء المجلس الوطني تدارسوا سبل "وقف العنف بكل أشكاله، والاستخفاف بأخطاره الماسة بحقوق الإنسان". كما تدارس العمليات الإرهابية التي تتعرض لها مجموعة من البلدان، ومنها تونس، معبرا عن تضامنه المطلق مع الشعب التونسي ومع ضحايا هذه الاعتداءات الإجرامية، وندد بشدة بكل العمليات الإرهابية أينما كانت ومن يقف وراءها باعتبارها انتهاكا جسيما لحقوق الإنسان.

وعلى المستوى الدولي، دعا المجلس الوطني السلطات العمومية في البحرين واليمن إلى احترام حقوق الإنسان، وعدم تهديد، ومضايقة، واعتقال، ومحاكمة، المدافعين عن حقوق الإنسان، والالتزام بالمواثيق والمعاهدات الدولية ذات الصلة.

http://www.almaghribia.ma/%D8%AC%D8%B1%D9%8A%D8%AF%D8%A9/2015/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A4%D8%AA%D9%85%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A7%D8%B3%D8%B9-%D9%84%D9%84%D9%87%D9%8A%D8%A6%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A8%D8%AF%D8%A7%D9%8A%D8%A9-%D8%A3%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%82%D8%A8%D9%84_%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D8%AA%D9%86%D9%88%D9%87-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%AF%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%84%D9%83%D9%8A%D8%A9-%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AC%D9%87%D8%A7%D8%B6-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B1%D9%8A/196556.html

المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.ma

50AS 1 A-3

إما أن تكون آلية فعالة أو لا تكون...

الجمعيات النسائية تطالب بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز

■ أمال المنصوري

حذرت الجمعيات النسائية، من خطورة وعواقب عدم المراجعة الشاملة لمشروع القانون 79.14 المتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، وفق تصوراتهم بما يراعي التزامات المغرب الدولية في مجال حقوق الإنسان بصفة عامة وحقوق النساء بصفة خاصة.

و أشارت الجمعيات، في البيان الذي توصلنا بنسخة منه، أن مصادقة المجلس الحكومي المنعقد بتاريخ 19 مارس 2015 على مشروع القانون 79.14 المتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، مع تشكيل لجنة وزارية عينت للبث فيه، على الرغم من الملاحظات التي أبدتها العديد من الجمعيات حوله في البيانات التي أصدرتها بهذا الشأن والمبنية على دراسة تحليلية للمشروع المقدم، يضرب في روح دستور 2011 الذي نص على المناصفة.

وأضافت الجمعيات، أن مشروع القانون 79.14 في صيغته الحالية لا يأخذ بعين الاعتبار مختلف الآراء والمقترحات التي قدمتها اللجنة العلمية والمؤسسات الوطنية كالمجلس الوطني لحقوق الإنسان والأحزاب السياسية وجمعيات المجتمع المدني الناتجة عن مسار عمل دام أزيد من سنتين مما يعتبر هدرا للجهود وللمال العام، ويعطل دور هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز ويفرغها من صلاحياتها المنصوص عليها في الفصلين 19 و 164 من الدستور.

وتدعو الجمعيات، اللجنة الوزارية المعينة إلى مراجعة مشروع القانون 79.14 المتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، بما يضمن تحقيق الهدف من إصداره ويستحضر روح ومنطوق الدستور والآراء والمقترحات المعبر عنها من طرف جمعيات المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية ومراعاة ملاحظات الجمعيات التي قدمتها في مذكراتها. و اعتبرت الجمعيات والشبكات، أن تقييد المصادقة النهائية على هذا المشروع بالأخذ بعين الاعتبار الملاحظات المقدمة أثناء تدارسه من طرف المجلس الحكومي، منها أساسا احترام مبادئ باريس الناظمة لعمل المؤسسات الوطنية المعنية بحماية حقوق الإنسان والنهوض بها، يعد أمرا إيجابيا و تدعو اللجنة الوزارية المعينة لهذا الغرض لتدارك الأمر ومراجعة المشروع مراجعة جذرية تحترم الآراء والاقتراحات الصادرة عن مختلف الأطراف المعنية وتستحضر المجهودات المبذولة، لصالح هيئة قوية ومضطلعة بادوارها وضامنة لحماية حقوق النساء والنهوض بها، وخاصة من ناحية الشكل تصدير المشروع بديباجة مؤطرة للمنطلقات والأهداف المتوخاة من الهيئة كما هي منصوص عليها في الدستور، إدراج تعاريف تحدد مفاهيم التمييز والمناصفة والمساواة كما هو متعارف عليها كونيا، واعتماد لغة تحيل باستمرار على النساء والرجال وتتوخى الدقة والوضوح لضمان احترام وتطبيق مقتضيات القانون.

أما من ناحية المضمون، طالبت الجمعيات من اللجنة الوزارية ضمان الصلاحيات والاختصاصات الموكولة للهيئة، بحيث ينبغي أن تتوفر الهيئة على صلاحيات شبه قضائية تمكنها من تلقي الشكايات والقيام بالزيارات في حالة انتهاكات لمبدأ المناصفة والمساواة بين الجنسين، وأن تتمتع بالحق في الإحالة الذاتية، إضافة إلى صلاحيات "إبداء الرأي" و"تقديم المقترحات" و"التوصيات"، واختصاصات الرصد والتتبع والاختصاصات التواصلية و التحسيسية.

مشددة في بيانها، على أن نجاح الهيئة في اضطلاعها بمهامها مرتبط بتعيين فريق عمل دائم ومحدود مختص في قضايا المساواة والمناصفة، تتوفر فيه معايير الخبرة والكفاءة و النجاعة والاستقلالية التامة ويتمتع بصلاحيات تقريرية واسعة وليس اعتماد معيار التمثيلية المقترح في المشروع الحالي والذي من شأنه أن يعطل عمل الهيئة ويمس باستقلاليتها وحيادها.

و خلصت الجمعيات، إلى "إن إحداث هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز في شكل "سلطة" تتمتع بصلاحيات واسعة تشمل الحماية والرصد والتتبع والاقتراح والنهوض بحقوق النساء، متماشية مع مبادئ باريس وتتوفر على آليات تمكنها من التأثير على التوجه العام للسياسات العمومية في قضايا المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز وحده كفيل بأن تضطلع بادوارها الدستورية، فإما أن تكون فعلية وفعالة ... أو لا تكون".

المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.ma

5015/3

شددت على ضرورة إلغاء الفصول التي تجرمه

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يلتقي الجمعيات للتشاور في شأن الإجهاض

■ فاطمة الزهراء جبور

دشن عقد مشاورات مع الجمعيات النسائية والحقوقية حول موضوع "الإجهاض"، حيث عقد يوم الجمعة لقاءا مع تحالف الربيع النسائي للديمقراطية للمساواة.وطالب الاتحاد في عرض وجهة نظره حول "الإجهاض"، بمراجعة شاملة للقانون الجنائي، وملاءمته مع قانون الأسرة والدستور والمواثيق الدولية، بالإضافة إلى إلغاء كل الفصول المتعلقة بالإجهاض من القانون الجنائي، مشددا على العمل بالمقاربة الحقوقية في التعاطي مع الإجهاض.

في هذا السياق، دعت الفاعلة الحقوقية ليلى أميلي، إلى لزوم نقاش هادئ ورصين بمشاركة كافة القطاعات ومعالجة المشكل بحكمة مع مراعاة الجوانب الدينية، والخصوصية المجتمعية، وأضافت "هناك نوع من الاطمئنان نظرا لتضمن هذه اللجنة رأي المجلس الوطني لحقوق الانسان الذي يؤمن بالمقاربة التشاركية مع المجتمع المدني وانفتاح على الاخر.. ونتمنى خلال هذا الشهر أن يكون هناك نقاش بين الجمعيات ومهمة"، مشددة على تضمن النص القانونية حالات السماح بالإجهاض بـ"الاغتصاب، زنا المحارم، والتشوه الخلقي لدى الجنين".

وكان الامين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، محمد الصبار،قال في لقاء صحفي "إن نقاشا حقيقيا بين مكونات المجتمع من شأنه حل الإشكالات المرتبطة بالحمل غير المرغوب فيه، وتفادي الآثار الناجمة عن الإجهاض السري"، مبرزا أن تجريم الإجهاض لم يمنع هذه الظاهرة من الانتشار.

كما دعا الصبار إلى تضافر الجهود لمنع استمرار ظاهرة الإجهاض السري الذي يمس حق المرأة في الحياة، مبرزا أن " المجلس يدرك تماما" أن هذه القضية "هي موضوع نقاش ومواقف متضاربة داخل المجتمع، لاسيما فضاعة بعض الجرائم المرتكبة وانعكاساتها على الضحايا وعائلاتهم".

وتجدر الإشارة إلى الملك محمد السادس أعطى تعليماته من أجل عقد لقاءات تشاورية ولقاءات موسعة مع جميع الفاعلين المعنيين، من أجل صياغة نص قانوني حول قضية الإجهاض السري يأخذ بعين الاعتبار التطورات الجارية وتعاليم الشريعة الإسلامية".

من خلال ندوة: المجلس الإقتصادي يريد تحقيق المساواة للمرأة المغربية

احتضن مقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ندوة حول المناصفة والمساواة بين الرجل والمرأة، الموضوع الذي يشغل النخبة المغربية في إطار مناقشات حول الدستور المغربي 2011 الذي نص على المساواة والمناصفة.

الندوة التي عقدت مؤخرا شارك فيها إضافة للمجلس ثلاث مؤسسات دستورية وهي «الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري» (الهاكا) و''المجلس الوطني لحقوق الإنسان'' و''مؤسسة الوسيط''.

وقال نزار بركة رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي أنه لا يمكن للمغرب أن يصل إلى تحقيق أي تقدم أو تنمية «ونصف المجتمع هش أو مقصي أو غير مؤهل أو عرضة للعنف بمختلف أشكاله ومستوياته» ودعا إلى إحياء نقاش عام والسعي إلى تجاوز «الأنماط السلبية في التفكير والسلوك، والاستعاضة عنها بقيم إيجابية» للمساواة بين الرجل والمرأة.

ويرى بركة انه نظرا لتعقيد قضية المساواة في مجتمع ما تزال تسود فيه الكثير من الصور النمطية حول المرأة ويعاني نصفه من الأمية، يجب العمل أولا على تحديد الأفكار الرائجة حول المرأة ومفهوم المساواة، ذلك أن هناك الكثير من الفئات التي ما زالت تتعامل مع هذا المفهوم بكثير من الحساسية. واقترح أن ينصب العمل أولا على ترسيخ ثقافة المساواة وعدم التمييز بين الرجال والنساء، وذلك من «خلال استهداف منابع التمييز والقضاء عليها والوقاية منها بمختلف أشكالها».

وانتقد وسيط المملكة عبد العزيز بنزاكور تأخر تأسيس هيئة المناصفة ومحاربة كل أشكال التمييز، وقال أن التأخير «غير مبرر» إذ أن منح المرأة كل حقوقها دون تمييز « لم يعد مجرد ترف وإنما أصبح من الواجب إيجاد حل لقضية المناصفة».

وكشفت آخر دراسة أنجزها مجلس «بركة» حول المساواة بين المرأة والرجل أن انعدام المساواة في الدخول إلى العمل بين المرأة والرجل تفقد المغرب 27 في المئة من مجموع الناتج الداخلي الخام.

وشدد بنزاكور على أن قضية المساواة هي مسؤولية مشتركة «إذا لا يكفي إصدار بيانات الاستنكار والإدانة للتمييز ضد المرأة» وإنما يجب أن يقوم الجميع باقتراح حلول وبدائل، محذرا من أن يخلف المغرب موعده مع التاريخ بعد خروج هيئة المناصفة، «إذ يجب لهذه الهيئة أن تخرج بشكل يليق بتطلعات ونضال المرأة المغربية».

وحسب مؤسسة وسيط المملكة، فإن حصيلة الشكايات التي تلقتها مؤسسة «الوسيط «خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2014، كانت أكثر من 7400 شكاية، 20 في المئة من هذه الشكايات قادمة من نساء، ولاحظ أن النساء أصبحن يبحثن عن حقوقهن ويتظلمن لدى مؤسسة «الوسيط» طلبا للإنصاف.

واكدت أمينة المريني رئيسة الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري (الهاكا) انه لا يمكن كسب معركة تحقيق المناصفة والمساواة بالنسبة للمرأة المغربية، بدون إعلام يرسخ قيم المساواة سواء في خطابه الإعلامي وحتى داخل هيئات تحريره، وقالت أن الإعلام المغربي مازال يعاني من ثلاث مشاكل أساسية في تعامله مع المرأة، أول هذه المشاكل هو استمرار ضعف مشاركة النساء في المؤسسات الإعلامية وضعف حضور المرأة في مراكز القرار داخل المؤسسات الإعلامية.

وأقرت المريني بأن صوت المرأة في الإعلام مازال ضعيفا مقارنة بالرجال، خصوصا في البرامج الإخبارية، في حين يتجلى المشكل الثالث في استمرار ترويج بعض وسائل الإعلام لصور نمطية عن المرأة. وأكدت أن التحدي المركزي بالنسبة لـ (الهاكا) يتمثل في الجمع بين حقين، الأول هو الحق في حرية الرأي والتعبير والحق الثاني هو عدم التمييز ضد المرأة في الإعلام.

وكشفت المريني على أن (الهاكا) أصبحت تلزم وسائل الإعلام بأن تتعهد في دفاتر تحملاتها بمحاربة الصور النمطية السائدة حول المرأة وكل أشكال التمييز، كما وضعت شبكة لتصنيف الممارسة الإعلامية لوسائل الإعلام تجاه قضية المرأة، بين وسائل تتعامل بشكل سلبي مع المرأة، ومن تقوم بمجهود لمحاربة التمييز في حقها.

واعتبر ادريس اليزمي رئيس «المجلس الوطني لحقوق الإنسان» ان نتائج الإحصاء العام الأخير «ثورة صامتة» نظرا لكون نتائج الإحصاء أظهرت أن النساء أصبحن قوة بارزة في المجتمع، وأصبحن فاعلات في مختلف القطاعات السياسية والاقتصادية للبلد.

كما اعتبر اليزمي الجدل القائم في المغرب حول المساواة بين المرأة والرجل نقاشا صحيا يعكس التنوع الثقافي الذي يعرفه البلد، مؤكدا على أن تحقيق المساواة بين المرأة والرجل هي «مسؤولية مشتركة ولا تتعلق بجهة أو فئة لوحدها وإنما هي قضية كل فئات ومؤسسات البلد».

http://www.okhbir.com/?p=30903

المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

EL ASSIMA Post
العاصمة
يومية شاملة
العدد: 33 ■ الإثنين 07 محرم 1435 الموافق 11 نونبر 2013
مدير النشر: علي لبلي

وسيط المملكة ينتقد تأخر إخراج هيأة المناصفة ومكافحة أشكال التمييز

الرباط: يوسف لخضر

أجمع رؤساء أربع مؤسسات دستورية، ذات مكانة بارزة في مغرب اليوم، على أهمية موضوع المساواة والمناصفة التي عرفت طريقها إلى الدستور الأخير، وذلك بعد أسبوع على مصادقة الحكومة على مشروع قانون "هيأة المناصفة ومكافحة كافة أشكال التمييز"، وهو المشروع الذي انتقدته جمعيات المجتمع المدني وحتى بعض الأحزاب المشكلة للائتلاف الحكومي.

واعتبر عبد العزيز بنزاكور، رئيس مؤسسة وسيط المملكة، أن المساواة بين الجنسين تعتبر قضية جوهرية، ويجب تناول الموضوع بالجدية التي تقتضيها الظروف لبلورة الاختيار المناسب لمقتضى دستورهام، هو هيأة المناصفة ومكافحة كافة أشكال التمييز، لتكون فعلا آلية تتجمع فيها تعددية فكرية وحقوقية وثقافية كفيلة ومؤهلة لرفع التحديات.

وأضاف بنزاكور، في لقاء تواصلي مشترك جمع الهيأة العليا للاتصال السمعي البصري والمجلس الوطني لحقوق الإنسان ومؤسسة وسيط المملكة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، أن من حق المرأة أن تنعم بما هو أهل لها ليس كعطاء أو كهبة بل كحق طبيعي استطاعت نزع الاعتراف به لها، معتبرا أن المساواة والمناصفة ليست مجرد خيار أو ترف، بل أصبح من باب الواجب أن يعالج بشكل شمولي.

وأوضح بنزاكور، خلال اللقاء الذي نظم مساء (الأربعاء) الماضي، بمقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي بحي الرياض بالرباط، أن الدفاع والعمل من أجل المساواة ليس واجب كفاية، بل يجب التعامل مع الموضوع بشكل تضامني، وأن تشتغل عليه هيات الحكامة في نطاق تعاون وتكامل للإحاطة بالإشكال ككل، وليس الاقتصار على الرصد والإدانة.

وانتقد وسيط المملكة التأخر الحاصل في تفعيل مقتضيات الفصل التاسع عشر من الدستور إلى الوجود، بعد ثلاث سنوات، وقال في هذا الصدد: "لم يعد لنا الحق في التأخر أو التعثر أو بالأحرى الخطأ، وأكثر عنف تتعرض له المرأة في مجتمعنا هو التأخير غير المبرر، والأساسي هو أن نكون على موعد مع التاريخ".

وبخصوص عمل مؤسسة الوسيط التي حلت محل ديوان المظالم، كشف بنزاكور عن التوصل بـ7400 شكاية بين عام 2011 و2014، تشكل نسبة الذكور منها 80 في المائة و20 في المائة للإناث، مشيرا إلى أن شكايات النساء في ارتفاع مستمر كل سنة، انتقل عددهن من 236 عام 2011 ليصل 340 مشتكية العام الماضي.

وأضاف بنزاكور أن نسبة مهمة من الشكايات ذات طبيعة إدارية خصوصا موضوع المعاشات وتسوية الوضعية الإدارية والمالية، على اعتبار أن المؤسسة من مهامها النظر في تصرفات الإدارة المخالفة للقانون أو المنافية لمبادئ العدل والإنصاف، وتلقي الشكايات والتظلمات الصادرة عن المتعاملين مع الإدارة.

وقال نزار بركة، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، إن موضوع المساواة والمناصفة "يكتسي أهمية بالغة"، معتبرا أن موضوع الارتقاء بوضع المرأة المغربية وتعزيز المساواة ومحاربة العنف تشكل هدفا أفقيا ضمن مرجعية المعايير والأهداف القمينة بإرساء ميثاق اجتماعي جديد يقوم على التوازن والتضامن.

وأضاف بركة، أن إشكالية إقرار المساواة والمناصفة وعدم التمييز بين الرجال والنساء يطرح تحديات على مستوى مؤشرات النمو وتعزيز الإدماج الاقتصادي والاجتماعي ومحاربة الفقر، ومضى قائلا: "أي ميثاق اجتماعي لا يمكن أن يستقيم ويبلغ مراميه المنشودة ونصف المجتمع هش أو مقصي أو غير مؤهل أو عرضة للعنف بمختلف أشكاله ومستوياته"، ودعا في هذا الصدد إلى تجاوز الأنماط السلبية في التفكير والسلوك.

وقال بركة إنه على الرغم من الضمانات والمكتسبات والإصلاحات والجهود المبذولة تبرز "المفارقات العنيدة" التي تستدعي من المؤسسات الدستورية الإسراع بالانكباب على هذه المفارقات في التحليل والتفكير والدراسة المعمقة من أجل بلورة تدابير من أجل تجاوزها، لتمكين المرأة المغربية من الاعتماد على الذات وتقوي قدراتها للمشاركة والانخراط الكلي والفاعل في كل مناحي الحياة.

في حين قال إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إن المجتمع المغربي يعرف "ثورات صامتة"، بعد صدور النتائج الأولى للإحصاء العام للسكان والسكنى، تؤكد بروز النساء المغربيات كفاعلات بطالبن بحقوقهن، وأضاف: "هناك نقاش وطني لا يمكن تجاهله حول قانون العمال المنزليين وقانون العنف ضد النساء وهيأة المناصفة وإصلاح الترسانة القانونية حول الإجهاض".

جدير بالذكر أن الحكومة صادقت قبل أسبوع على مشروع هيأة المناصفة ومكافحة كافة أشكال التمييز مع تشكيل لجنة وزارية تعمل على دراسة وإدراج التعديلات والملاحظات التي قدمت أثناء هذه الدارسة على أساس أن تكون هذه الهيأة محترمة لمبادئ "إعلان باريس" الناظمة لعمل المؤسسات الوطنية المعنية بحماية حقوق الإنسان والنهوض بها.

وعبرت أكثر من جمعية ومنظمة وشبكة في بيان، أصدرته (الجمعة) الماضي، تحت عنوان "إما أن تكون الية فعالة أو لا تكون" على ضرورة تصدير المشروع بديباجة مؤطرة للمنطلقات والأهداف المتوخاة من الهيأة كما هي منصوص عليها في الدستور، وإدراج تعاريف تحدد مفاهيم التمييز والمناصفة والمساواة كما هو متعارف عليها كونيا، واعتماد لغة تحيل باستمرار على النساء والرجال وتتوخى الدقة والوضوح لضمان احترام وتطبيق مقتضيات القانون.

واعتبرت الجمعيات أن إحداث هيأة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز في شكل "سلطة" تتمتع بصلاحيات واسعة تشمل الحماية والرصد والتتبع والاقتراح والنهوض بحقوق النساء، متماشية مع مبادئ باريس وتتوفر على آليات تمكنها من التأثير على التوجه العام للسياسات العمومية في قضايا المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز وحده كفيل بأن تضطلع بأدوارها الدستورية.

الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان محمد الصبار: نعم قلبت الفيستة

الصبار: لابد أن نحاكم الأمين العام من موقعه داخل المجلس الوطني لحقوق الإنسان بناء على المنتوج العام للمجلس
النشرة الإخبارية

في رده على سؤال طرحته عليه الزميلة بشرى الضو، كون مواقفه تغيرت بعد تحمله لمنصب الأمين **العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان** وجعلت الكثيرين يتهمونه بـ "قلب الفيسة"، قال المناضل السياسي والحقوقي محمد الصبار:"نعم قلبت الفيستة .. ماشي موشكل إذا قلبنا الفيستة ماشي مشكل.. عادي .. طبيعي جدا الواحد يشوفني قالب الفيستة وكنعرف هاذو اللي كيقولو هادشي.. واحد عدد ديال الناس إذا عطاوه غير مقدم غادي يكون فرحاااان.."

وأوضح الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان محمد الصبار، المناضل السياسي والحقوقي المحسوب على الحركة الاتحادية، والذي كان ينشط في صفوف حزب الراحل أحمد بنجلون، الطليعة الديمقراطي الاشتراكي والجمعية المغربية لحقوق الإنسان، في حوار مع يومية "الأخبار" نشرته في عددها المزدوج لنهاية الأسبوع: " أولا: للأشخاص كامل الحرية في تقدير مواقع الأشخاص، ثانيا: لابد أن نحاكم الأمين العام من موقعه داخل المجلس الوطني لحقوق الإنسان بناء على المنتوج العام للمجلس".

وأضاف الصبار: "لم يسبق للمجلس أن نال مثل هذا التقدير من طرف مسؤولين منهم مقررون خاصون والأمين العام للأمم المتحدة وفرق العمل التابعة لها...

حينما نقول لشخص ما قلب الفيستة أم لا.. يجب أن نواجهه بالأمثلة.. فكيف عن شرعنة تعنيف المعطلين وهذا غير صحيح.. المجلس الوطني لحقوق الإنسان مؤسسة نشيطة...".

http://www.annachraalikhbaria.com/2015/03/blog-post_151.html

الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان محمد الصبار: نعم قلبت الفيستة

الصبار: لابد أن نحاكم الأمين العام من موقعه داخل المجلس الوطني لحقوق الإنسان بناء على المنتوج العام للمجلس
النشرة الإخبارية

في رده على سؤال طرحته عليه الزميلة بشرى الضو، كون مواقفه تغيرت بعد تحمله لمنصب الأمين **العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان** وجعلت الكثيرين يتهمونه بـ "قلب الفيسة"، قال المناضل السياسي والحقوقي محمد الصبار:"نعم قلبت الفيستة .. ماشي موشكل إذا قلبنا الفيستة ماشي مشكل.. عادي .. طبيعي جدا الواحد يشوفني قالب الفيستة وكنعرف هاذو اللي كيقولو هادشي.. واحد عدد ديال الناس إذا عطاوه غير مقدم غادي يكون فرحاااان.."

وأوضح الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان محمد الصبار، المناضل السياسي والحقوقي المحسوب على الحركة الاتحادية، والذي كان ينشط في صفوف حزب الراحل أحمد بنجلون، الطليعة الديمقراطي الاشتراكي والجمعية المغربية لحقوق الإنسان، في حوار مع يومية "الأخبار" نشرته في عددها المزدوج لنهاية الأسبوع: " أولا: للأشخاص كامل الحرية في تقدير مواقع الأشخاص، ثانيا: لابد أن نحاكم الأمين العام من موقعه داخل المجلس الوطني لحقوق الإنسان بناء على المنتوج العام للمجلس".

وأضاف الصبار: "لم يسبق للمجلس أن نال مثل هذا التقدير من طرف مسؤولين منهم مقررون خاصون والأمين العام للأمم المتحدة وفرق العمل التابعة لها...

حينما نقول لشخص ما قلب الفيستة أم لا.. يجب أن نواجهه بالأمثلة.. فكيف عن شرعنة تعنيف المعطلين وهذا غير صحيح.. المجلس الوطني لحقوق الإنسان مؤسسة نشيطة...".

http://www.annachraalikhbaria.com/2015/03/blog-post_151.html

Schizophrène, la majorité gouvernementale multiplie les contradictions

«Le péché de la majorité est originel. C'est un défaut de fabrication ! La formation de la coalition gouvernementale est le résultat d'un calcul arithmétique et rien d'autre. Il n'y a pas eu d'accord et de mise en cohérence autour d'un projet de société. Aujourd'hui, on le voit. Pire encore, on le vit ! ». Ce ténor de l'opposition résume en quelques phrases la somme des contradictions auxquelles est confrontée la majorité formée autour des islamistes du PJD. A l'approche des élections communales et régionales, les paradoxes de la coalition se sont transformés en cacophonie voilant à peine les dissensions à l'intérieur même du gouvernement. C'est autour des valeurs, véritables enjeux de société, que les divisions des partis formant la majorité se cristallisent. Les exemples se suivent, se ressemblent et alimentent la chronique d'une coalition gouvernementale aux prises avec ses contradictions de plus en plus marquées.

«La question de l'égalité entre les femmes et les hommes et celle de la parité illustrent malheureusement l'état déplorable de cette majorité. Les islamistes ont la main sur ce dossier. Ils le gèrent sans surprise à leur manière avec un référentiel qui est le leur. Ce référentiel ne correspond pas aux principes universels des droits humains qui sont aussi ceux des femmes. La ministre islamiste Bassima Haqqaoui vient de présenter un projet de loi organique relatif à l'Autorité pour la parité et la lutte contre toutes formes de discrimination. Cette instance prévue par la Constitution a été vidée de toute sa substance pour n'en faire qu'un gadget institutionnel. Le drame, c'est que les alliés du PJD au sein du gouvernement, observent un silence coupable. C'est le cas en particulier du PPS, ce parti de gauche qui a choisi d'appartenir à un Exécutif conservateur en garant de la préservation des acquis démocratiques. Les anciens communistes qui gouvernent avec les islamistes auraient pu être réactifs et monter au créneau surtout lorsque l'on sait que l'égalité est l'un des principaux piliers d'un projet de société de progrès et de modernité que le PPS est censé défendre », soupire cette membre du bureau national du Parti authenticité et modernité.

Boycott et double discours

Le 8 mars dernier, alors que plusieurs centaines de milliers de Marocaines marchaient à Rabat au nom de l'égalité et de la parité, les partis de l'opposition se sont faits porter pâles. Les femmes et responsables du PPS, du Rassemblement national des indépendants et du Mouvement populaire ont boycotté cette marche citoyenne, regardant désespérément ailleurs. Ce boycott n'a pas empêché le double discours. Le 7 mars, c'est-à-dire à la veille de la marche pour l'égalité de Rabat, le président du RNI (et ministre des Affaires étrangères) assistait à une rencontre sous forme d'hommage rendu aux journalistes marocaines du monde. « Notre parti défend les droits des femmes. Le RNI se bat pour l'égalité et l'application de la Constitution», a martelé Salaheddine Mezouar du haut de la tribune sans jamais dire que sa famille politique n'allait pas battre le pavé le lendemain pour réclamer égalité et parité !

C'est la même schizophrénie dont ont fait montre les partenaires politiques de Benkirane au sujet du débat houleux concernant l'avortement clandestin et la légalisation de l'interruption volontaire de grossesse. « Il a fallu que le Roi intervienne et s'empare de ce dossier en chargeant les ministres de la Justice, des Habous et des Affaires islamiques et le président du **Conseil national des droits de l'Homme** pour que ces partis

http://www.libe.ma/Schizophrene-la-majorite-gouvernementale-multiplie-les-contradictions_a60544.html

au gouvernement prennent enfin position contre l'avortement clandestin et en appellent à la réforme de la loi régissant l'avortement au Maroc », rappelle avec force cette Istiqlalienne.

Les dissensions n'en finissent pas de ronger une majorité gouvernementale prête à s'entredéchirer alors que le rendez-vous électoral pointe à l'horizon. Les débats sur les lois électorales en annoncent déjà la couleur.

«A l'évidence, le gouvernement ne parle pas d'une même voix. Il y a fort à parier que les partis qui composent la majorité sont prêts à jouer leur propre partition pour quelques voix de plus», conclut ce cacique du parti de la Rose.

Les engagements internationaux du Maroc au centre d'une rencontre à Oujda

Une journée d'information et de sensibilisation sur les engagements internationaux du Maroc en matière de migration et d'asile a été organisée, vendredi à Oujda, avec la participation de chercheurs, d'acteurs associatifs, de représentants des départements ministériels et des autorités locales.

Cette rencontre s'inscrit dans le cadre du projet de coopération entre la Délégation interministérielle aux droits de l'Homme (DIDH) et le Programme des Nations unies pour le développement (PNUD) au Maroc (octobre 2013-octobre 2016) visant à intégrer la dimension des droits de l'Homme dans les politiques publiques, rapporte MAP.

Cette manifestation tend ainsi à permettre aux acteurs locaux de comprendre et de s'approprier les mécanismes internationaux des droits de l'Homme relatifs à la migration et à l'asile, et favoriser l'échange avec les acteurs locaux sur le suivi des recommandations issues des mécanismes internationaux des droits de l'Homme en matière de migration et d'asile.

S'exprimant à cette occasion, le directeur de la coordination et de la promotion des droits de l'Homme au sein de la DIDH, Abdelaziz Karraky, a mis l'accent sur le processus de réformes structurelles entamées par le Royaume depuis des années et sur les acquis en matière de promotion et de protection des droits de l'Homme.

"Le Maroc est passé de la phase d'adhésion aux valeurs universelles des droits de l'Homme à celle de l'application concrète de ces droits", a-t-il dit.

M. Karraky a également passé en revue les trois axes du projet de la délégation interministérielle, élaboré dans le cadre d'une démarche participative, relatif à l'intégration des droits de l'Homme dans les politiques publiques, avec l'appui du programme des Nations unies pour le développement (PNUD).

Pour sa part, le président de la Commission régionale des droits de l'Homme Oujda-Figuig, Mohamed Amarti, a souligné que cette journée de communication s'inscrit dans le sillage d'un processus de réforme global basé sur la volonté ferme et irréversible du Maroc à édifier un Etat démocratique en plaçant le renforcement des libertés et des droits fondamentaux au centre de ses préoccupations.

La situation des immigrés au Maroc prend une place de choix dans l'agenda du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) dans la mesure où elle prône le renforcement du cadre juridique et des politiques publiques garantissant les droits des catégories vulnérables, notamment les personnes à besoins spécifiques, les enfants, les personnes âgées et les réfugiés, a-t-il ajouté.

Il a souligné également que le CNDH appelle à accélérer la cadence de l'approbation des projets de loi relatifs au droit d'asile et à la lutte contre la traite des êtres humains, ainsi qu'à préparer un projet de loi relatif à l'émigration, tout en favorisant la participation systématique de la société civile.

Le chef de la délégation de l'Organisation internationale pour les migrations (OIM) et représentante des Agences des Nations unies au Maroc, Mme Ana Fonseca, a, de son côté, mis en exergue l'importance de cette rencontre de communication et de concertation avec les acteurs locaux qui leur permettra de s'approprier les mécanismes internationaux des droits de l'Homme relatifs à l'émigration et à l'asile.

http://www.libe.ma/Les-engagements-internationaux-du-Maroc-au-centre-d-une-rencontre-a-Oujda_a60527.html

Cinéma :Tétouan reçoit la Méditerranée

Bouchra Elkhadir

Le Festival reflète les diverses facettes culturelles et civilisationnelles du bassin méditerranéen. Le Budget 2015 est estimé à 5 millions de dirhams.

La ville de Tétouan s'apprête à accueillir la 21ème édition du Festival international du cinéma méditerranéen de Tétouan (FICMT) qui se tiendra, du 28 mars au 4 avril 2015, avec la participation de 16 pays du pourtour méditerranéen: Maroc, Algérie, Tunisie, Egypte, Liban, Syrie, Palestine, Espagne, Italie, France et Grèce... Le film espagnol «La Isla minima» du réalisateur Alberto Rodriguez sera projeté le 28 mars en ouverture de cette édition. L'ouverture sera également marquée par la présentation, dans la salle du Cinéma espagnol, du nouveau trophée du Festival élaboré par le grand artiste Abdelkrim El Ouazzani.
13 films entrent en lice pour remporter le Grand Prix Tamouda . En effet, le Grand Prix du FICMT porte désormais ce nom qui se veut un signe de l'ancrage du Festival dans son environnement. Au menu, deux films marocains sont en compétition officielle des longs-métrages, à savoir «Demi ciel» de Abdelkader Laktaa et «Petits bonheurs» de Cherif Trebak, ainsi que 2 films italiens: «Giovanni Favoloso» de Mario Martoni et «Nos enfants» d'Ivano de Matteo. A cela s'ajoutent les films turcs «Sivas» de Kaan Müjdeci et «Suis ma voie» de Karabey Hseyinu; ceux du Liban: «Al Ouadi» de Ghassan Selheb; de la Tunisie: «Bidoun 2» de Jilani Saadi; d'Egypte: «Assoir el Amar» de Tarek Aryan; de la Palestine: «Oyoun el Harameyya» de Nejoua Najjar; de l'Espagne: «Fenomenos» d'Alfonso Zarauza; de la Géorgie: «Terre éphémère» de George Ovashvili; et de la France: «Fidelio» de Lucie Borleteau. Ces films entrent également en lice pour le Prix du Jury qui porte le nom du réalisateur marocain Mohammed Reggab; le Prix du Premier film au nom du réalisateur algérien Azzedine Mneouar; le Prix de la Meilleure interprétation masculine; le Prix de la Meilleure interprétation féminine et le Prix des droits de l'Homme décerné par le Conseil national des droits de l'Homme au Maroc, en plus du Prix du Public.
En marge de la compétition, les cinéphiles auront rendez-vous avec des films inédits dans le cadre du programme «Panorama» et des films qui ont marqué l'histoire du cinéma méditerranéen, présentés dans le cadre du programme «Rétrospective». Sont prévues également des projections qui auront lieu dans les salles Avenida et Teatro Espanol, les salles de l'Institut français et de la Maison de la culture, en plus d'autres espaces de la région Tanger-Tétouan. Le Festival a concocté pour son public un programme culturel riche et diversifié. Il comprend notamment un colloque sur le thème «Le cinéma et les médias audio-visuels», une table ronde sous la thématique «Cinéma, cité et environnement», organisée en partenariat avec le ministère de l'Habitat et de la Politique de la ville et une autre sur «Le cinéma marocain et les défis de la production», organisé en partenariat avec la Chambre marocaine des producteurs. Cette manifestation cinématographique sera clôturée avec la projection, le 4 avril, du long-métrage algérien «El Wahrani» (L'Oranais) du réalisateur Lyes Salem.
Pour mémoire la 10ème édition a constitué un tournant historique dans l'itinéraire de cet évènement qui portait le titre de «Rencontres cinématographiques de Tétouan», puisque c'est bien lors de cette édition que cette manifestation cinématographique s'est vue transformée en «Festival international du cinéma méditerranéen» et enrichie de deux compétitions, longs et courts-métrages, comme le soulignent les organisateurs de cette manifestation cinématographique. Créé en 1985 par un groupe de cinéphiles de l'Association des Amis du cinéma de Tétouan, le FICMT s'est fixé pour objectif la promotion et la mise en valeur du cinéma des pays du pourtour méditerranéen. (www.festivaltetouan.org).

http://www.lereporter.ma/culture/actualite-culture/5047-cin%C3%A9ma-t%C3%A9touan-re%C3%A7oit-la-m%C3%A9diterran%C3%A9e

34 / 15585

Royaume du Maroc	Programme prévisionnel des marchés au titre de l'année 2015 du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) et de ses commissions régionales

Objet	Nature des prestations	Mode de passation	Période prévisionnelle de la publication
Construction d'un stand de 360 m² du CNDH au Salon International de l'Edition et du Livre (SIEL 2015)	Travaux	Appel d'offres restreint	Premier trimestre 2015
Gardiennage, nettoyage et jardinage des locaux du CNDH et ses commissions régionales	Services	Appel d'offres ouvert	Premier trimestre 2015
Acquisition et livraison des consommables informatiques pour le CNDH et ses commissions régionales	Fournitures	Appel d'offres ouvert	Deuxième trimestre 2015
Acquisition et installation du matériel informatique pour le CNDH et ses commissions régionales	Fournitures	Appel d'offres ouvert	Deuxième trimestre 2015
Acquisition et mise en place d'un système de visioconférence pour le CNDH et ses commissions régionales	Fournitures	Appel d'offres ouvert	Deuxième trimestre 2015
Impression d'articles de papeterie et de communication pour le CNDH et ses commissions régionales	Fournitures	Appel d'offres ouvert	Troisième trimestre 2015
Impression de publications et rapports pour le CNDH et ses commissions régionales	Fournitures	Appel d'offres ouvert	Troisième trimestre 2015
Equipement d'un centre d'accueil du CNDH	Fournitures	Appel d'offres ouvert	Deuxième trimestre 2015
Acquisition de fournitures de bureau pour le CNDH et ses commissions régionales	Fournitures	Appel d'offres ouvert	Troisième trimestre 2015
Travaux d'aménagement du Musée RIF	Travaux	Appel d'offres ouvert	Troisième trimestre 2015
Acquisition et Mise en place d'un Progiciel intégré de Gestion budgétaire, comptable, financière et RH du CNDH	Fournitures et services	Appel d'offres ouvert	Quatrième trimestre 2015

(C-75618/15)

Maroc : premier bilan après une régularisation massive de sans-papiers

Des migrants ivoiriens, à Rabat, durant un match de la coupe du monde, le 19 juin 2014.
La Fédération internationale des droits de l'homme (FIDH) et le Groupe antiraciste d'accompagnement et de défense des étrangers et des migrants (Gadem) dressent lundi 30 mars un premier bilan de la nouvelle politique migratoire du Maroc, en soulignant les décalages entre attentes et réalisations, entre le discours et la réalité.

En septembre 2013, le Maroc lançait une nouvelle politique migratoire, fondée sur un rapport du Conseil national des droits de l'homme (CNDH) qui s'appuyait sur quatre volets : « La situation des réfugiés et des demandeurs d'asile, les étrangers en situation administrative irrégulière, les étrangers en situation régulière et la lutte contre la traite des personnes. »

Le parcours du combattant

Le tournant qui a surtout marqué les esprits a été l'annonce d'une opération exceptionnelle de régularisation des migrants sans papiers, qui s'est déroulée tout au long de l'année 2014. Le gouvernement, dans une circulaire publiée le 16 décembre 2013, énonçait les catégories de bénéficiaires : conjoints de Marocains ou conjoints d'autres étrangers en résidence régulière au Maroc, et leurs enfants, étrangers disposant de contrats de travail effectifs, étrangers justifiant de cinq ans de résidence continue, étrangers atteints de maladies graves.

Dans les faits, les demandeurs ont rencontré plusieurs problèmes, liés, selon la FIDH et le Gadem à la « formation insuffisante des responsables en charge des bureaux des étrangers ». Lors de l'étape du formulaire de demande de régularisation, certains fonctionnaires ont rejeté les dossiers, dès leur dépôts aux guichets installés dans les préfectures. « Certains demandeurs ont été informés du rejet de leur demande, oralement ou par écrit, mais sans qu'aucune précision ne leur soit fournie concernant la suite de la procédure et les recours à leur disposition », relèvent la FIDH et le Gadem.

Lire aussi : « Hek Lili Nifi », le tube parodique qui fait danser le Maroc

Les commissions chargées de l'étude des dossiers sont dominées par les services de sécurité : ministère de intérieur, police, gendarmerie royale, DGST (renseignements intérieurs), DGED (renseignements extérieurs) et seulement deux représentants d'ONG désignés par le CNDH. Le tout est supervisé par les gouverneurs et les walis (préfets). Après quatre mois de mise en place, marqués par flou et des lenteurs, les ONG s'impatient. En juin, à mi-parcours donc, 16 000 demandes ont été enregistrées pour 2 812 avis favorables et seulement 1 604 titres de séjours délivrés. Ce chiffre « dérisoire » au regard des espoirs

http://www.lemonde.fr/afrique/article/2015/03/30/maroc-premier-bilan-apres-une-regularisation-massive-de-sans-papiers_4605803_3212.html

soulevés, fait planer le risque d'un échec. La société civile souligne que la campagne a, dans un premier temps, « profité à des personnes relevant d'autres catégories », notamment des étudiants qui étaient déjà censés bénéficier d'une carte de séjour, ainsi que des réfugiés syriens, « dont le HCR [l'agence de l'ONU pour les réfugiés] réclamait la protection depuis de nombreux mois ».

Commission de recours à la rescousse

Le 27 juin, une commission nationale de suivi et de recours est mise en place. Présidée par le CNDH, la commission nationale de suivi et de recours présente un profil sécuritaire moins marqué. Aux côtés de représentants de l'intérieur, d'autres ministères sont conviés autour de la table : affaires étrangères, affaires migratoires, emploi, mais aussi la délégation interministérielle aux droits de l'homme (DIDH) et surtout plusieurs personnalités du monde associatif et des personnalités qualifiées. Chargée d'évaluer la campagne de régularisation et de proposer des améliorations, la commission examine les recours des migrants dont la première demande a été rejetée. Rapidement, elle préconise de régulariser « l'ensemble des femmes migrantes en situation administrative irrégulière », soit 5 060 demandeuses.

Le ministre marocain chargé des affaires de migration, Anis Birou (à gauche) et le président du Conseil national des droits de l'Homme, Driss El Yazami, le 27 juin 2014.
Premier impact : le nombre de décisions favorables augmente de manière visible. Début décembre, à un mois de l'échéance du délai de cette campagne, 10 603 demandes sur un total de 22 917 sont acceptées. Une forte progression qui ne contente pas la société civile, et les membres de la commission nationale de suivi et de recours. Cette dernière, qui ne s'est réunie qu'une fois en juillet, est mise en sommeil. La faute à « de fortes divergences entre ses composantes », admet aujourd'hui un de ses membres. Cette stratégie du rapport de forces a permis d'infléchir le résultat final, mais pas d'atteindre toutes les revendications des migrants et de leurs défenseurs.

Lire aussi : Maroc : pourquoi Mohammed VI prend les devants sur l'avortement

« Le taux de reconnaissance reste somme toute limité, notamment due à une interprétation trop rigide des critères permettant d'accéder à la régularisation. » Seuls 4 % des étrangers ayant demandé la régularisation de leur situation administrative sur la base d'un contrat de travail ont reçu une réponse favorable. « Comment concevoir que dans un pays ou la majorité des personnes sans papiers travaille dans le secteur informel, la relation de travail ne puisse être prouvée que par un visa du ministère de l'emploi ? », s'interrogent la FIDH et le Gadem.

Régularisations et arrestations

C'est ainsi qu'au sein de la société civile, on s'interroge sur les suites de cette campagne de régularisation exceptionnelle. Quid de ceux qui n'ont pas été régularisés et de ceux qui n'ont même pas déposé de demandes au 31 décembre 2014, date de clôture de la campagne ? Après avoir dressé le bilan de

l'opération, le 9 février, le ministère de l'intérieur a semblé « signer la fin de la partie », selon un militant, en procédant à une autre campagne. Les arrestations, très larges, se sont notamment déroulées dans la forêt de Gourougou, près de la frontière avec Mellilla, enclave espagnole dans le nord du Maroc. Le Gadem estime que 1 200 personnes ont été arrêtées début février. Elles ont été « conduites vers différentes villes : Errachidia, Goulmima, El Jadida, Safi, Youssoufia, Agadir, Kelâat, Sraghna, Chichaoua, Essaouria ou Tiznit », toutes très éloignées des frontières nord du Maroc et des grandes villes où se concentrent les populations immigrées.

Aujourd'hui, la FIDH et le Gadem estime que « les opérations massives d'arrestation et d'enfermement des migrants [de février dernier] ont stoppé l'ensemble du processus vertueux déclenché depuis septembre 2013. » Et de rappeler que « l'ensemble des acteurs de la société civile contactés dans le cadre de la préparation de la présente note sont unanimes pour demander la régularisation de toutes les personnes ayant déposé un dossier au 31 décembre 2014. » Le chemin paraît long, même si le premier pas a été franchi.

FICMT: Projection de deux films dans le cadre de la compétition officielle du long-métrage

Tétouan, 29 mars 2015 (MAP) - Les Films "Sivas" de Kaan Mujdeci (Turquie) et "Fidelio, l'odyssée d'Alice" de Lucie Borleteau (France), ont été projetés, dimanche au cinéma "Avenida" à Tétouan, dans le cadre de la compétition officielle du long-métrage du Festival international du cinéma Méditerranéen de Tétouan (FICMT). Les deux Films concourent pour le Grand prix Tamouda du Cinéma Méditerranéen, les prix du jury, qui porte le nom du réalisateur marocain, Mohammed Reggab, du premier film au nom du réalisateur algérien, Azzedine Mneouar, de la meilleure interprétation masculine, de la meilleure interprétation féminine ainsi que pour **le prix des droits de l'Homme, décerné par le Conseil national des droits de l'Homme au Maroc,** en plus du prix du public. "Sivas" narre l'histoire d'Aslan, un garçon de onze ans dans un village d'Anatolie, connu pour l'organisation des combats de chiens prohibés par la loi et de sa relation avec Sivas, un chien de combat gravement blessé après sa défaite dans un duel, qu'il accueille et en prend soin jusqu'à sa guérison. Le petit garçon voulait attirer l'attention d'une camarade de classe Ayse, impressionnée par son ami Aslan. Le petit garçon s'attache au chien Sivas qui remporte les combats les uns après les autres, Le réalisateur du Film "Sivas", Kaan Mujdeci, est né à Ankara et étudie à partir de 2003 la mise en scène à Berlin. Parmi ses courts métrages, il y a "Day of German Unity", diffusé par plusieurs chaines de télévision et "Jerry" projeté dans le cadre du Talent Campus de la Berlinale. Son documentaire "Fathers and sons" lui a servi de point de départ pour réaliser son premier long métrage "Sivas". Le deuxième long métrage, "Fidelio, l'odyssée d'Alice", raconte l'histoire d'Alice, trente ans, qui travaille en tant que marin. Elle laisse Félix, son homme, sur la terre ferme et embarque comme mécanicien sur un vieux cargo, le fidélio. A bord, elle apprend qu'elle est là pour remplacer un homme qui vient de mourir et découvre que Gael, son premier grand amour, commande le navire. Née en 1980 à Epsom en Grande Bretagne, la réalisatrice du film "Fidelio, l'odyssée d'Alice", Lucie Borleteau, a travaillé comme assistante réalisatrice pour Lou Ye et Arnaud Desplechin et collabore au scénario de "White Material" de Claire Denis en 2009. Elle a réalisé trois moyens métrages la "Poupée qui ne tombe pas" (2003), les "Vœux" (2008) et la "Grève des ventres". Fidelio, l'odyssée d'Alice" est son premier long métrage. Par ailleurs, cette journée a été marquée également par la projection au cinéma "Espagnol" du film marocain "Soif" de Saad Chraibi en hommage à la Dame de théâtre Touria Jabran et à l'"Institut Français" du long métrage égyptien "C'est un Chaos" de Youssef Chahine et Khaled Youssef en mémoire de Khaled Saleh, décédé en 2014. Présidé par le Franco-marocain, Ali Sekkaki, le jury du long métrage de la 21éme édition qui se tient du 28 mars au 4 avril, se compose de l'Espagnole Virginia de Morata, de l'Italien Giona A. Nazzaro, de l'Egyptien Fathi Abdelwahab et du Marocain Ahmed Boulane. Créé en 1985 par un groupe de cinéphiles réunis dans l'Association des Amis de Cinéma de Tétouan, le Festival International du Cinéma Méditerranéen de Tétouan s'est fixé pour objectifs la promotion et la mise en valeur des cinématographies des pays du pourtour méditerranéen.

http://www.menara.ma/fr/2015/03/29/1593493-ficmt-projection-de-deux-films-dans-le-cadre-de-la-comp%C3%A9tition-officielle-du-long-m%C3%A9trage.html